أهمية الشمول المالي في تمكين الفقراء والقضاء على الإستبعاد: قراءة للتجارب والنماذج الرائدة

The Importance of Financial Inclusion in Empowering the Poor and Eliminating Exclusion: Reading for pioneering experiences and models

عبد الوهاب صخري[1]

[1] مخبر المالية الدولية ودراسة الحكومة والنهوض الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة عنابة (الجزائر)، abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

تاريخ الاستلام :2022/10/05 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية لمحاولة معرفة قدرة الشمول المالي على محاربة الفقر وتمكين الفئات المهمشة التي تعاني من الإستبعاد المالي، ذلك عبر وضع إستراتيجية ملائمة مبنية على زيادة الوعي والتثقيف الماليين في ظل الاعتماد على المنتجات المبتكرة والحلول الرقمية، كما تم الاستشهاد ببعض النماذج والتجارب الدولية الرائدة من أجل تحسين ظروف المقصيين من القطاع الرسمي.

خلصت الدراسة لحزمة من النتائج أهمها فعالية تبني إستراتيجية للشمول المالي لسد فجوة عدم المساواة وتمكين الفئات الفقيرة ودعم التنمية في الأرياف والقرى المستبعدة ماليا واجتماعيا، الأمر الذي يتطلب ضرورة الإستفادة من المقاربات الناجحة في وضع سياسة وطنية للشمول المالي كتجربة القرى الصينية ودعمها للمحرومين في المناطق النائية من خلال التجارة الإلكترونية.

كلمات مفتاحية: الفقر، استبعاد مالي، إستراتيجية شمول مالي، نماذج وتجارب.

تصنيفات JEL : G53، O16، F63.

Abstract:

This research paper sought to determine the capacity of Financial Inclusion to address Poverty and empower marginalized groups suffering from Financial Exclusion, Some leading International Models and Experiences have been cited to improve the conditions of scissors in the formal sector**,** The study found the effectiveness of adopting a Financial Inclusion Strategy to close the inequality gap, empower poor groups and support development in rural and village areas that's financially and socially excluded, This require effective approaches such as experimenting with Chinese villages and supporting disadvantaged people in remote areas through E-commerce.

Keywords: Poverty, Financial Exclusion, Financial Inclusion Strategy, Models and Experiences.

JEL Classification Codes: G53, O16, F63.

المؤلف المراسل: عبد الوهاب صخري، **الإيميل:** sakhriabdelwahab95@gmail.com

1. مقدمة:

عانت العديد من الدول خاصة الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية من تفاقم مشكلة الفقر بشكل كبير، مع تواجد فئات كثيرة تعاني من نقص الإدماج المالي وعدم الإستفادة من مختلف الخدمات والمنتجات المقدمة من مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى وجود فجوة رقمية وتكنولوجية أدت إلى الهشاشة المالية وزيادة الإقصاء الإقتصادي والاجتماعي، هذا يعود بالأساس لضعف البُنى التحتية وانخفاض درجة نضوج الخدمات ومؤشرات الشمول المالي في هذه الدول، بالتالي يمكن للإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالشمول المالي أن تعمل على محاربة الفقر والتقليل منه، تحسين المؤشرات الإقتصادية، إدماج المستبعدين ماليا وتحقيق الاحتواء الإجتماعي، حيث تعمل العديد من الدول من خلال سياساتها على تعزيز الاستقرار المادي وزيادة الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق المساواة، إلى جانب تسهيل انخراط الفقراء من الأفراد والمشروعات في الإقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة، التي تسعى إلى تحقيق الشمول المالي الرقمي لمختلف الفئات والتمكين الإقتصادي للمرأة بحلول عام **2030**، وعليه يمكن لهذه المخططات المعتمدة تقليص الفجوة الرقمية التي تعاني منها الفئات ذوي الدخل المنخفض، ضمان مشاركة فعالة للمرأة مع توفير فرص متاحة لها، أضف إلى ذلك إتاحة مشاريع تنموية في المناطق الريفية أين تعرف ارتفاع معدلات الحرمان، وتمكين الشباب من خلال تسخير الإمكانيات المالية التي تساعد على مباشرة أعمالهم ومشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، كل ذلك يتم تحقيقه عن طريق الإعتماد على الخدمات المالية الرقمية والمبتكرة من مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا الرقمية.

في هذا الصدد ظهرت العديد من التجارب والنماذج الفريدة من نوعها، التي كانت تصبو إلى محاربة الفقر وتمكين المستبعدين ماليا من الوصول وإستخدام المنتجات المالية والإستفادة منها من أجل تحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاه، فقد ارتكزت هذه التجارب الناجحة على الحلول الرقمية ومؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل على محاربة الاستبعاد كما ونوعا وتوفير أدوات ووسائل مبتكرة تشجع على الإدخار والإستثمار للمجموعات الأقل فقرا وأكثر تضررا.

إشكالية الدراسة: إستنادا إلى زيادة الوقوع في مصيدة الفقر وارتفاع معدلات الحرمان والإستبعاد المالي، بات لزاما معرفة مدى قدرة الشمول المالي على معالجة هذا الوضع، من خلال بناء صُناع القرار لإستراتيجيات وسياسات واضحة المعالم للشمول المالي تكون كفيلة بتخفيض معدلات الفقر وزيادة إدماج المستبعدين والمقصيين من الخدمات، من خلال ما تم ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

- ✓ **ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في تمكين الفقراء والقضاء على ظاهرة الإستبعاد ؟ وما هي أبرز المقاربات والممارسات الدولية الناجحة المعتمدة في تحقيق ذلك ؟**

فرضية الدراسة: يمكن معالجة الإشكالية المطروحة للبحث من خلال طرح الفرضية الرئيسية الآتية:

"إمكانية بناء وتجسيد إستراتيجية وطنية للشمول المالي تعمل على محاربة الفقراء وتمكين الشباب والنساء ذوي الدخل المنخفض، عن طريق الإدماج المالي لهذه الطبقات الهشة والمحرومة من النظام المالي الرسمي في ظل وجود تجارب ونماذج ناجحة تستند للحلول الرقمية وابتكارات مؤسسات المالية المصغرة".

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الورقة البحثية ضمن موضوع الدراسة والمتغيرات التي تبحثها في معرفة مدى قدرة الشمول المالي على محاربة الفقر والمساعدة في الإدماج المالي للأفراد والشركات، وتبيان متطلبات وأسس وضع إستراتيجية للشمول المالي من أجل التمكين الإقتصادي للفئات المهمشة، كما تهدف الدراسة إلى عرض الجانب النظري للبحث، مع التعريج لأهم وأبرز التجارب الرائدة في سبيل تمكين المستضعفين عن طريق الخدمات والحلول المالية المقدمة وتنمية المناطق الريفية والنائية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل مساهمة إستراتيجية الشمول المالي في تمكين الفقراء وتخفيض الإقصاء المالي للمستبعدين من المنتجات والخدمات المالية، ثم عرض تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

2. إستراتيجية الشمول المالي في مكافحة الفقر والإستبعاد المالي:

1.2 مفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion):

يشير **(Cherif & Tarbelsi, 2016)** بأن "الشمول المالي هو عملية تتضمن إدخال وتوحيد مجموعات تسمى المهمشة مالية أو تلك الفئات ذات الدخل المنخفض التي لا يُسمح لها بالمشاركة في

عمليات النظام المالي والمصرفي"، كما عرفه **(Obafemi, 2016)** على أنه "قدرة المؤسسات المالية بشكل عام على تعبئة الموارد المالية بفعالية من أجل التنمية" (الخزرجي، 2020، صفحة 262).

يتم تعريف الشمول المالي على أنه عملية توفير إمكانية الوصول إلى طائفة واسعة من المنتجات والخدمات المالية في جميع أنحاء المجتمع، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة من خلال تطبيق المناهج القائمة على الإبتكار مثل برامج محو الأمية المالية (Sladana, 2016, p. 61)، وفي تعريف آخر هو ضمان وصول الأفراد والشركات إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية (المدفوعات، المدخرات، الإئتمان، التحويلات المالية والتأمين).

يعرفه **تحالف الشمول المالي (AFI)** مشيرا إلى أربع أبعاد أساسية هي الوصول، الاستخدام، الجودة، والرعاية: والمقصود هنا هو إمكانية وإتاحة الوصول للخدمات المالية لجميع الأشخاص بتكلفة وجودة معقولة وبدون متطلبات صارمة، مع أن تكون مناسبة وفق احتياجات ورغبات العملاء(Al-Samadi, 2018, pp. 32-33).

2.2 الوقوع في مصيدة الفقر (Poverty Traps):

يمثل الفقر اليوم تحديا معقدا للتنمية البشرية من عدة جوانب مختلفة، حيث كانت طرائق الإنتاج التقليدية غير كافية من أجل تمكين الأفراد من مستوى معيشة مريح، وفي العصر الحديث يعتبر الفقر بصورة متزايدة حالة من الحرمان غير المقبولة أخلاقيا، ويتخذ الفقر أشكالا تتراوح بين **العوز التام** (الحرمان من كل شيء)، و**الفقر المطلق** (العيش تحت مستوى عتبات حرمان معينة)، **الفقر النسبي** (الاحتياجات النسبية للفقراء مقارنة مع ممتلكات غيرهم)، وحالة الضعف عند التعرض لتأثير الصدمات وعدم القدرة على التحمل (هيئة الأمم المتحدة، 2013، صفحة 2)، في هذا السياق يتم قياس الفقر مع المتغيرات غير النقدية ومؤشرات الحرمان، علاوة على ذلك وعلى مدى العقود الماضية، تم توسيع تعريف الفقر متجاوزا المؤشرات الإقتصادية (الدخل) لتشمل المؤشرات الإجتماعية والثقافية، من خلال إدراج:

– مستوى المعيشة والرفاه: هما مفهومان هامين يتم إستخدامها بشكل متكرر في الأدب الإجتماعي والإقتصادي لفهم أو تفسير حالة رفاهية الفرد، فيُشار لمستوى المعيشة من خلال مستوى الثروة والراحة

والسلع المادية والضروريات المتاحة لفئة اجتماعية إقتصادية معينة ضمن منطقة جغرافية، ويتم تحديد خط الفقر من حيث مستوى المعيشة في القيمة الإجمالية لجميع السلع الخدمات التي تعتبر ضرورية لتحقيق الإحتياجات الأساسية للأسر.

– **عدم المساواة:** هو مفهوم أوسع من الفقر، حيث يتم تعريفه من حول جميع السكان وليس فقط لشريحة معينة من الأفراد يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة، في هذا الصدد فعدم المساواة هي الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول، الثروة أو الدخل بطرق غير متكافئة ضمن أفراد المجموعة، بين مجموعات من الأفراد، أو حتى بين الدول.

– **الإستبعاد الاجتماعي:** هو إطار لتصور الحرمان البشري، كما يجسد هذا المفهوم الطبيعة الديناميكية للحرمان بأبعاد متعددة ومختلفة، في هذا الصدد يخلق إقصاء الدخل أشكال مختلفة للحرمان مثل محدودية فرص الحصول على الخدمات بما فيها الرعاية والصحة والتعليم، كما تم اقتراح مؤشر الإستبعاد الإجتماعي متعدد الأبعاد: الإستبعاد الإقتصادي، الإستبعاد من الخدمات الإجتماعية والإستبعاد من المشاركة المدنية (مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2015، الصفحات 9-10).

تشمل الأدبيات الإقتصادية مجموعة من التعريفات بخصوص **مصيدة الفقر** حيث تدور الفكرة الأساسية حولها أنها آلية التعزيز الذاتي لحالة إستمرار الفقر، ويمكن أن يشمل ذلك أنظمة توازن فردية عند مستوى منخفض من الرفاهية (Barrett, 2008, p. 02)، في أدبيات أخرى تُعنى مصيدة الفقر بأنها الوضعية التي لا يكون فيها التعافي ممكنا إلا من خلال مساعدة خارجية، فقد كشفت أبحاث تجريبية قام بها **كارتر وآخرون** سنة 2007 من خلال دراسة في إثيوبيا والهندوراس أن الأسر الأشد فقرا تناضل في مواجهة الصدمات التي قد تضعهم في مصيدة الفقر الذي لا يمكنهم الإفلات منه، كما أشار المؤلفون إلى أن مصيدة الفقر تتعلق بالحد الأدنى من الأصول أين تكون سبل العيش غير ممكنة بسبب الصدمات البيئية الشديدة في كلتا البلدين (Hochrainer-Strigler, Patnaik, Kull, Singh, & Wajih, 2011, pp. 58-62).

3.2 مشكلة الإستبعاد المالي (Financial Exclusion Problem):

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية كنقص الاستقرار المالي، مخاطر المعاملات المالية، غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب استمرار معضلة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعد الأكثر تضررا ضمن الفئات والطبقات الهشة والفقيرة ما يوسع من فجوة الائتمان بسبب بقاء مشكل حصول المستبعدين ماليا على خدمات الإئتمان والاندماج في القطاع الرسمي، كما أن هذه المشروعات تواجه قيود نقص المعلومات التي يملكها المقترضون عن أدائها أو عن جدارتها الائتمانية، مما يؤدي لصعوبة وصول البنوك والمؤسسات المالية لشرائح جديدة من العملاء الأمر الذي يلقي بضلاله على أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية (خليل فؤاد، 2015، صفحة 7).

يوجد نوعين من الأسباب المتعلقة بالإستبعاد المالي، منها تتعلق بجانب العرض وأسباب تتعلق بجانب الطلب، ويمكن شرح هذه الأسباب كما يلي (غربي، 2020، الصفحات 19-20):

✓ **جانب العرض:** يشار إلى الأسباب المرتبطة بجانب العرض بفشل أو إخفاق السوق وتتمثل في:

– ترى المؤسسات المالية أن التعامل مع الفقراء والشرائح ذوي الدخل المنخفض كالمشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة يحقق لها أرباحا متدنية، بالتالي تتعامل مع العملاء الأغنياء ذوي الملاءة المالية الجيدة وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها؛

– عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، التي لا تتوافر على تسهيلات مالية وفق مسافة معقولة، الأمر الذي يدفعهم للجوء للمصادر غير الرسمية؛

– في الحالات التي تتاح الفرصة للفقراء وأصحاب المشاريع، ذوي الدخل المنخفض إمكانية الوصول للخدمات والمنتجات المالية الرسمية، فإن هذه الأخيرة تكون غير متلائمة ومتطلبات خدمة العملاء في صورة (التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السداد، استخدامات مبلغ التمويل)؛

– إخفاقات السوق والحكومات في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواءا من خلال المؤسسات التابعة لها (البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار مجموعة من القوانين

والسياسات التي تسهل حصول هذه الفئات المهمشة ماليا على الخدمات الرسمية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

✓ **جانب الطلب:** يشار إليه من خلال الفشل والإخفاق المتعلق بالأفراد والفئات المهمشة في حد ذاتهم، وتتمثل فيما يلي:

– الأمية المالية وعدم المعرفة التامة بوجود خدمات مالية ومؤسسات مالية متخصصة تستطيع تلبية خدماتهم واحتياجاتهم على حد سواء؛

– عدم القدرة على الوصول للخدمات والمؤسسات المالية بسبب الصعوبات المرتبطة بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول؛

– يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات والمنتجات من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من ناحية التكاليف، الراحة، الثقة والروابط الثقافية، كما ينظر للخدمات غير الرسمية بأنها تتطلب مستندات أقل وأكثر راحة من حيث التواجد والترحيب للعملاء، كما يمكن التعبير عن مختلف عوامل الإستبعاد المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل 1:عوامل الإستبعاد المالي

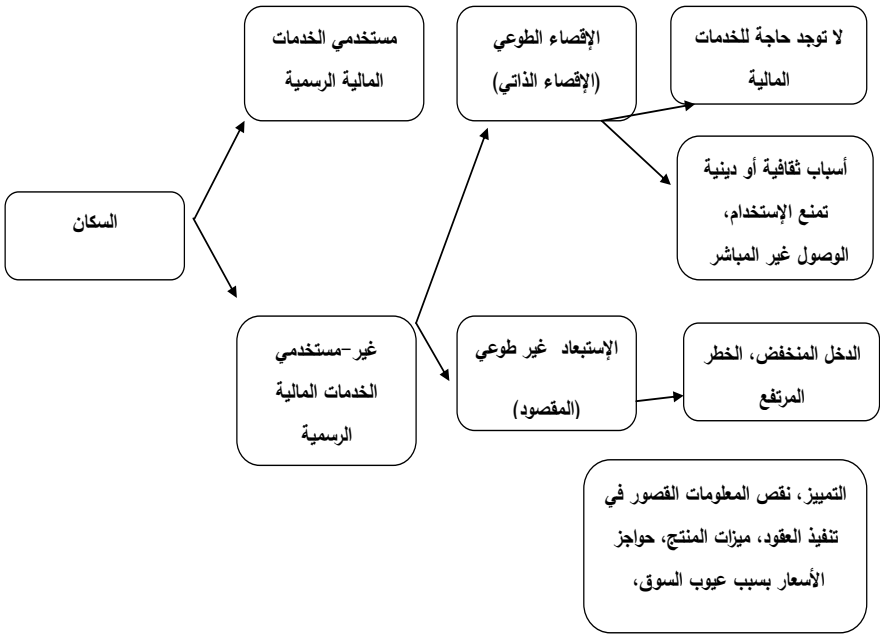

Source: World Bank, (2014), Global Financial Development Report: Financial Inclusion, World Bank, Washington-USA, Dc, p 16.

أما فيما يتعلق بأبعاد الإقصاء أو الإستبعاد المالي فهي متعددة وأحيانا ما يكون هناك تداخل فيما بينها، يمكن توضيح هذه الأبعاد من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: **أبعاد الإستبعاد المالي**

البعد الخاص بالنطاق	قد يتمكن الشخص من الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي توفرها المصادر الرسمية وغير الرسمية، لكن يكون هنالك تمييز في الحصول على منتجات على حساب أخرى.
البعد المؤسسي	قد يمكن للأشخاص الحصول على بعض الخدمات من المؤسسات شبه الرسمية، إلا أنهم لا يستطيعون الإستفادة من خدمات المؤسسات المصرفية والمالية السائدة، وأحيانا يستفيدون من المؤسسات المملوكة للدولة.
البعد الكمي	قد يتمكن شخص ما من الحصول على قدر أو جزء صغير من التمويل المحدد سلفا، لكنه لا يمكن طلبه بالكامل.
البعد السعري	يستطيع الشخص الحصول على الإئتمان والخدمات التي يحتاجها ولكن بأسعار غير تنافسية.

البعد الخاص بالنوعية	يتحصل الفرد على نوعية متواضعة من المنتجات والخدمات فقط.
البعد الخاص بالجنس	يمكن للرجال فقط الاستفادة من الخدمات بينما يتم إقصاء النساء منها.
البعد العمري	قد لا يحصل الشباب وكبار السن على الخدمات في حين تمنح للبقية.
أبعاد أخرى	بعض الجماعات المهنية أو العرقية والأشخاص المتعلمين والمثقفين يخول لهم فقط الحصول على الخدمات.

المصدر: مجدي الأمين نورين، (2015)، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، المجلد 2015، العدد 77، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، ص 8.

4.2 إستراتيجية الشمول المالي في القضاء على الفقر والحد من الإستبعاد المالي:

للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن يزداد الفقر المقعر في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت **جائحة فيروس كورونا** تهدد إلى مسارات لخروج أفقر الفئات وأكثرها حرمانا من الخدمات المالية والمنتجات التي تلبي احتياجاتها، فقد تضيف الجائحة حوالي 150 مليون شخص إلى الفقراء بانتهاء عام 2021 (بانغيستو، 2021)، في هذا الصدد يعتبر الشمول المالي مصطلح يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لعدد كبير من الأفراد والمجتمعات وحتى المشروعات، خصوصا الشرائح ذات الدخل المنخفض، ذلك عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، لهذا يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات في الحصول على الخدمات المالية بكل سهولة واستخدامها بطريقة مسؤولة وفعالة، هذا لا يتحقق من دون توفر التثقيف المالي، حيث أن المستهلك الواعي هو الذي يكون أكثر حرصا وإدراكا للمخاطر والمكاسب المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية (إتحاد المصارف العربية، 2015، صفحة 24).

لقد تطور مفهوم الإعتماد على إستراتيجية الشمول المالي للقضاء على الفقر أو الحد من مظاهره بين مدرستين: **المدرسة الأولى** ترتكز على فئة الفقراء وتسعى إلى تحسين أوضاعهم من خلال تعميم المنتجات والخدمات المالية في إطار القنوات الرسمية التقليدية، بالإعتماد بشكل خاص على المالية المصغرة أو المالية الإجتماعية بشكل عام، بينما **المدرسة الثانية** فلها منظور أكثر شمولية واستدامة من خلال الإعتماد على إستراتيجية الشمول المالي نحو الرقمنة المالية بعقلية مستدامة وشاملة، وعليه تكون إستراتيجية

الشمول المالي وسيلة من أجل تمكين المرأة، تعزيز القروض المتكافئة، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر والإستبعاد المالي (عماني، حمدوش، و كيحلي، 2020، صفحة 29).

الجدول 2: رؤى مختلفة لإستراتيجية الشمول المالي لمحاربة الفقر

عناصر المقارنة	الشمول المالي عبر المالية المصغرة (القنوات الرسمية التقليدية)	الشمول المالي عبر أهداف التنمية المستدامة
الرؤية	جزء من رؤية المجموعة الدولية لمكافحة الفقر عبر الإقراض المصغر	جزء من الرؤية العالمية الهادفة لتحسين الحياة على الأرض (جودة الحياة).
الهدف	توفير الخدمات المالية للفقراء بهدف مكافحة الفقر	توفير الخدمات المالية لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة
نوعية المنتجات	منتجات وخدمات شمولية محددة لخفض حدة الفقر.	تمويل التنمية الشاملة المستدامة لضمان جودة الحياة وتقليص عدم المساواة وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال منتجات مستدامة.
الجهات المستهدفة	الفقراء	الفئات المهمشة والمستبعدة ماليا، بما فيها فئة الفقراء.

المصدر: لمياء عماني وآخرون، (2020)، إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، ص29.

هذا ومن أجل مواجهة تحدي الفقر والحرمان المالي، أقر **البنك الدولي** تقريرا لحالة الشمول المالي سنة 2021، مبرزا كيفية تبني الحكومات للاستثمارات الأساسية، من أجل تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء، وتوفير موارد الرزق وفرص العمل للمستبعدين ماليا، كل ذلك بهدف تعزيز الشمول المالي وإتاحة الفرص وتحسينها لهذه الفئات، ويمكن إبراز أهم النقاط التي ركز عليها التقرير في ما يأتي (بانغيستو، 2021):

- ✓ **الحصول على فرص مدرة للدخل:** الفقراء شديدو الفقر، عندما يعملون فإنهم عادة ما يشغلون وظائف في القطاع غير الرسمي والأقل إنتاجية، حيث الأجور منخفضة ولا وجود للتأمين الاجتماعي، فمن خلال الجمع بين التدريب على المهارات والحصول على التمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية، والأهم من ذلك هو الوصول إلى الأسواق والشبكات الاجتماعية، يمكن لبرامج الشمول المالي أن تساعد المشاركين على العثور على فرص عمل مستدامة أو بناء موارد رزق من خلال العمل الحر وريادة الأعمال الصغرى، ففي البيرو نجح **برنامج هاكو ويناي** في ربط أفقر الناس بالأسواق المحلية من

خلال التعاون القوي مع مؤسسات الحماية الاجتماعية والمؤسسات الزراعية، وقد أتاح ذلك للأسر الريفية الاستثمار في أصول إنتاجية مما أدى إلى زيادة دخل الأسرة بنسبة 8 % تقريبا.

- ✓ **التمكين الاقتصادي للمرأة:** ضمان حصول المرأة على مزيد من الاستقلالية في مجال الإعتماد على النفس والاستقلال المالي فهو أمر أساسي للحد من الفقر، فحوالي 90% من البرامج التي شملها التقرير تركز على المرأة مما يعكس على زيادة الإدراك بأنه عندما تعمل يكون هناك تأثير إيجابي وتحوّلي على الأفراد والمجتمع المحلي.
- ✓ **تعزيز فرص للشباب:** كثيرا ما يكافح الشباب من أفقر الأسر من أجل إيجاد فرص عمل مناسبة، ولا سيما في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى أنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى المهارات أو المعارف أو الشبكات الاجتماعية لتحويل تعليمهم إلى وظائف جيدة، ونظرا لارتفاع مستويات البطالة الجزئية بين الشباب وصعوبة الحصول على الوظائف الرسمية، يمكن لبرامج الشمول المالي أن توفر فرص العمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في حين أقرت **الأمم المتحدة** بخصوص الشمول المالي أنه يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، حيث أن أقل من 27% من البالغين في أقل البلدان نموا وتطورا لديهم حسابات مصرفية، وتعاني النساء من الإقصاء المالي أكثر من الرجال، كما أن هناك فجوة تمويلية واسعة جدا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بيد أن **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية** يركز على فئات السكان ذات الطبقة الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الإقصاء ونقص خدمات الإئتمان والتمويل، والتي من شأنها زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لهذه الفئات المحرومة، والخروج من دائرة الفقر وتنمية الأعمال التجارية والحد من أوجه التفاوت (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية، 2018، صفحة 10)، وفيما يأتي أهم المتطلبات الخاصة بإستراتيجية الشمول المالي المعروضة من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: متطلبات إستراتيجية الشمول المالي

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية، (2018)، الإطار الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية للفترة 2018-2021، هيئة الأمم المتحدة، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، نيويورك-و.م.أ، ص 10.

3. نماذج وتجارب الشمول المالي في تمكين الفقراء والحد من الإستبعاد:

1.3 صندوق مشاريع المرأة لتعزيز التثقيف والشمول المالي الرقمي في مصر:

يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي يهدف إلى التمكين المالي والإقتصادي والإجتماعي للمرأة المصرية، حيث في ضوء إستراتيجية مصر 2030، تتناول أهداف التنمية المستدامة بمزيد من الاهتمام قضية الشمول المالي للمرأة، خاصة من خلال مبادرة الحكومة **"تكافل وكرامة"** التي تستهدف الفئات المهمشة من السيدات، كبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة من يعيشون تحت الفقر من خلال إمدادهم بالبطاقة الذكية بموجب 7.4 مليون مستفيد، من جهة أخرى تعاني المرأة الريفية في مصر من التهميش المالي بشكل كبير، حيث وفقا للمجلس القومي للمرأة تصل نسبة بطالة المرأة الريفية ل17.8%، في حين تبلغ الأمية بين الريفيات ما بين 86% و81.6% (عمرو سليمان و سلامة، 2020، صفحة 18).

قام صندوق مشاريع المرأة العربية بالتشاور مع العديد من أصحاب المصلحة بهدف تخفيف القيود المفروضة على الشمول المالي للمرأة في مصر، واستندت هذه الاستشارة إلى الأبحاث السابقة التي تم إجراءها كجزء من عمل صندوق مشاريع المرأة العربية، ذلك من أجل تحديد قيود جانب الطلب مثل عدم

توافر التثقيف المالي والرقمي، الثقة المحدودة في الخدمات المالية بالإضافة إلى صعوبات حرية الحركة التي تحد من الوصول إلى البنوك وفروعها، وهذا بدافع تعزيز وتعجيل إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها والإستفادة منها، بالمشاركة مع مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا المالية.

مؤسسة التمويل الأصغر المصرية "تساهيل" تقوم بتقديم تدريب التثقيف الرقمي لعملائها النساء

تمت شراكة ما بين صندوق مشاريع المرأة العربية في مصر بالشراكة مع شركة **"تساهيل"** للتمويل متناهي الصغر، حيث تعتبر شركة رائدة 80% من عملائها من النساء، كان الغرض من هذه الشراكة نشر حل بشأن التثقيف المالي من خلال شبكة فروعها، حيث كانت الأهداف من هذا المشروع في شقين أساسيين: الأول حول توضيح الرؤية للنساء بخصوص كيفية إستخدام التكنولوجيا بشكل فعال، والإستفادة منها في سبيل تسويق منتجاتهم وتسيير وإدارة أعمالهم، إلى جانب زيادة معدلات الحصول على التمويل والقروض من المؤسسات المالية والمصرفية، أما الشق الثاني فيقوم على تدريب النساء المصريات وزيادة درجة الوعي حول الحلول الرقمية والمعاملات المالية التي تتم عبر الهواتف المحمولة والتي تزيد من قدرتهم على إدماجهن في إدارة أعمالهن اليومية، الأكثر من ذلك أن برنامج المشروع يمكن تحميله على الهاتف المحمول الذي يتضمن مقاطع فيديوهات من أجل التعلم والتدريب، على أن تستكمل العملية بمتابعة شخصية من قبل المنسقين للشركة، وقد وصلت التجربة إلى 2800 إمراة في 16 فرعا، كما تقوم الشركة بتوسيع نطاق عملها ليصل إلى 40 فرعا في المحافظات، وقامت إدارة تساهيل بإنشاء **رصيدي** وهي شركة للدفع الإلكتروني من أجل تقديم منتج لمحفظة إلكترونية للمستفيدين منها (غربية، جيجين، هاكسبيل، و المجالي، 2020، الصفحات 14-21).

شركة PayMob من أجل تمكين رائدات الأعمال المصريات من حلول الدفع الإلكتروني

كما قام الصندوق في أوائل عام 2020 بالتعاون مع شركة **(PayMob)** من أجل ضمن 200 من التجار النساء، عن طريق تزويدهن بالأدوات الرقمية التي تجعل معاملات عملائهن تسير بشكل أفضل، سواءا كان ذلك بشكل رقمي أو من دون إنترنت، وقامت الشركة في الجانب غير المتصل بالإنترنت

بعقد شراكة مع **مؤسسة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر** حيث تعد أكثر مؤسسة رائدة ومتخصصة في المالية المصغرة بمصر، تهدف إلى تجهيز النساء بالماكينات بمنافذ البيع، بما يتيح تتبع ومراقبة مالية أفضل لجميع العملاء، بالإضافة لتزويد العملاء بإمكانية سداد مشترياتهم على أقساط وتوصيل السلع لمنازلهم، أما الجانب المتصل بالإنترنت فقد أطلقت الشركة حملة تسويقية تحت **هاشتاج #AcceptTheChange** عبر تطبيقات الفايسبوك والأنستغرام تستهدف زيادة الوعي بحلول الدفع الإلكتروني وجذب رائدات الأعمال الرقمية على وجه التحديد، وتم تعديل الحملة وفق ثلاث شرائح للمشروعات متناهية الصغر، **الشريحة العملية** لرائدات الأعمال الناضجات من يمتلكن مشروعات راسخة ويبحثون عن النمو والتوسع، **الشريحة الطموحة** تم طرحها مؤخرا، **الشريحة الذكية** من تملك أفكار جديدة للأعمال (غربية، جيجين، هاكسبيل، و المجالي، 2020، صفحة 28).

2.3 إستراتيجية الأردن في تحقيق الإدماج المالي للاجئين:

قام البنك المركزي بتكليف **الوكالة الألمانية للتعاون الدولي** بوضع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث تعاقد مع شركة خاصة للقيام بدراسة تشخيصية معمقة عن أحوال الأسواق بهدف إرساء أساس الإشتمال المالي، فيُجرى تحليل تجميع بيانات ذات الصلة تخص البنية التحتية والمالية ومقدمي الخدمات المالية بهدف تقييم مستويات تعميم هذه الخدمات والإستفادة منها، بالإضافة إلى تحليل معوقات الفئات المهمشة من الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما وضع البنك المركزي 9 أهداف محددة في إطار إعلان **"مايا"** في المنتدى العالمي للسياسات التابع للتحالف العالمي، كانت من بين هذه الأهداف صياغة خدمات رقمية شاملة وإرشادات لمؤسسات التمويل الأصغر بشأن حماية المستهلك، توفير الخدمات المالية الرقمية للاجئين والمقيمين، ضمان بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة للشمول المالي...إلخ، علاوة عن ذلك وفي إطار تحديث الأنظمة الداخلية تم الإعلان عن مشروع مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي أطلق عليه مشروع الرقمنة، يستهدف الأردنيين منخفضي الدخل واللاجئين من خلال نظم دفع بواسطة الهاتف المحمول **(JoMoPay)**، يصاحب ذلك تثقيف مالي وآفاق لمسارات التحويلات الرقمية العابرة للحدود (البنك الدولي، 2018، الصفحات 3-4).

تعد الأردن أول بلد يلتزم بالإدراج المالي للاجئين، ووفقا لأحدث **تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، يستضيف الأردن ثاني أعلى رقم للاجئين في العالم (87 لكل 1000 نسمة): 655314 من سوريا و60647 من العراق مسجلين لدى المفوضية في الأردن، كما أنه توجد نسبة كبيرة من هؤلاء اللاجئين (تصل إلى 93% من اللاجئين السوريين) الذين يعيشون خارج المخيمات وتحت خط الفقر في الأردن، لذلك تعتقد الحكومة الأردنية أن حلول المالية الرقمية من شأنها المساعدة على زيادة الإدماج المالي للاجئين وكذلك الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى مثل التعليم والرعاية الصحية، كما أنها تعد الدولة الرائدة أيضا في **استخدام تكنولوجيا بصمة العين لتمكين اللاجئين من الوصول إلى المنح النقدية** ، الجدير بالذكر أن اللاجئين قاموا بخلق اقتصاد خاص بهم داخل المخيمات وبات من المؤكد أنهم بحاجة إلى المزيد من الخدمات المالية، لهذا تعمل الأردن على تطوير الخدمات المالية المصممة للاجئين في شراكة مع مقدمي الخدمات المالية وعدد من مؤسسات التمويل الأصغر، وفي الوقت ذاته يتم التعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة ووزارة الداخلية من أجل ضمان تلبية المتطلبات التحويطية الرئيسية لهذه الفئة المعوزة (البهو، 2018)، ومن بين مؤسسات التمويل الأصغر الداعمة لفئة اللاجئين نجد **صندوق المرأة للتمويل الأصغر**، وهي شركة غير ربحية تقدم التمويل لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحسين المستوى المعيشي، كما أطلقت سنة 2016 منتجا خاصا باللاجئين السوريين، أيضا تعمل مؤخرا على إستحداث منتج إقراض فردي خاص بفئة الرجال والنساء السوريين (بوابة التمويل الأصغر، 2018، الصفحات 29-37).

3.3 مبادرة الشمول المالي لمكافحة الفقر والتمكين الرقمي في نيجيريا:

قام البنك المركزي النيجيري وأصحاب المصالح الآخرين بتنفيذ إستراتيجية الشمول المالي الوطنية، لتقليل المستبعدين من الخدمات المالية من 46.3% في عام 2012 إلى 20% بحلول سنة 2020، ذلك من خلال الإلتزام بإعلان **(Maya)**، وزيادة عدد النيجيريين الذين سيتم تضمينهم في القطاع الرسمي من 30% سنة 2010 إلى 70% بحلول سنة 2020، في حين يتمثل أصحاب المصالح في تعزيز الشمول المالي في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، الهيئات التنظيمية وشركات التكنولوجيا

والاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة للمؤسسات العامة والشركاء الاجتماعيين والخبراء في التنمية، وتعاني نيجيريا من عوائق الدخل المنخفض وغير المنتظم، الوصول المادي نحو الخدمات، نقص أو انعدام الثقافة المالية لدى العملاء، القدرة على تحمل التكاليف والأهلية، هذا وتمت العديد من الإستراتيجيات والبرامج الهادفة لتعزيز الشمول المالي ومحاربة مشكلة الفقر، حيث تم تنفيذ خطط برامج تعزيز الإئتمان لتمكين الفقراء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، منها 60% سوف تدعم أنشطة إقراض بنوك التمويل الأصغر ومؤسسات للمشروعات النسائية والفئات الفقيرة، إلى جانب قيام البنك المركزي النيجيري بإبرام عمل تعاوني مع مؤسسة **(Bill and Melinda Gates)** الخيرية للوصول إلى الخدمات المالية، هذا الأمر من شأنه توفير صورة توزيعية عن نقاط الوصول: فروع البنوك، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، ووكلاء النقود الهاتفية ومؤسسات التمويل الأصغر (غناوي و صالح، 2018، الصفحات 5-7).

تم إجراء العديد من الإصلاحات للقطاع المالي في نيجيريا ليس فقط من أجل الحد لأزمة البنوك، ولكن من أجل تعزيز قدرة هذه الأخيرة على منح قروض ميسرة لرواد الأعمال لزيادة مستوى إنتاجيتهم بهدف تقليل معدلات الفقر، بيد أنه رغم المساعي والجهود الإيجابية من قبل الحكومة النيجيرية إلا أن البنك المركزي لم يتمكن من إستيعاب وشمول شريحة كبيرة من السكان، ومن المعروف أن قاعدة البنوك في نيجيريا قد نمت بشكل كبير، فالصناعة المصرفية النيجيرية تملك قرابة 5997 فرع مصرفي، 18958 جهاز صراف آلي، و 11223 محطة نقطة بيع، لكن قاعدة البنية التحتية تعمل بأقل من إمكانياتها في سبيل خدمة العملاء، وأظهر مسح أجرته **(EFIA)** سنة 2010 أن 36% من السكان البالغين (31 مليون نسمة) تم خدمتهم من خلال الخدمات المالية الرسمية (Ogunsakin & Fawehinmi, 2017, p. 3).

هذا وأعلنت **اللجنة الوطنية النيجيرية لإدارة الهوية** و**ماستر كارد** في المنتدى الإقتصادي العالمي الإفريقي عن طرح 13 مليون بطاقة ذكية للهوية الوطنية تحمل علامة **(MasterCard)** مع إمكانية الدفع الإلكتروني، ليكون هذا البرنامج حلا للدفع الرقمي في نيجيريا من أهم وأوسع المبادرات المتعلقة

بالشمول المالي في القارة الإفريقية، حيث ينص البرنامج على تمكين الأفراد ذوي سن 16 سنة فما فوق وجميع المقيمين في البلد لمدة تفوق السنتين، من الحصول على بطاقة الهوية الوطنية متعددة الأغراض التي تحتوي على 13 تطبيقا بما في ذلك تقنية الدفع المسبق من بطاقة ماستر كارد، التي ستوفر الملائمة والموثوقية للمدفوعات الإلكترونية، مما سينعكس إيجابا على السكان النيجيريين للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية (MasterCard, 2013) .

4.3 تجربة القرى الصينية في التجارة الإلكترونية :

الاحتواء الاجتماعي والكفاءة والابتكار في قرى تاوباو

تعتبر ظاهرة **شاجي** من أبرز الأمثلة على نمو التجارة الإلكترونية وسرعة انتشارها في الصين، فقد تحول إقتصاد قرية **دونجفنج** في بلدة شاجي (إقليم جيانجسو) من تربية الخنازير في الثمانينات إلى إعادة تدوير النفايات البلاستيكية في التسعينات، أما سنة 2006 فقد عاد مهاجر من القرية ليفتح متجرا لبيع الأثاث البسيط عبر الإنترنت، مما شجع باقي أبناء القرية على أن يحذوا مثله، وبنهاية سنة 2010 كانت في القرية ستة مصانع لألواح الكمبيوتر، وسبعة متاجر لأجهزة الكمبيوتر تخدم 400 أسرة تشتغل بعمليات البيع عبر الإنترنت في أنحاء الصين، كانت شاجي واحدة من **"قرى تاوباو"** الأولى سميت على اسم منصة للتسوق الإلكتروني تديرها **مجموعة علي بابا**، كان 10% على الأقل من الأسر تشتغل بالتجارة الإلكترونية، وفيما يلي دور تجربة قرى تاوباو في تعزيز الشمول المالي والنهوض بالتجارة الإلكترونية في الصين (مجموعة البنك الدولي، 2016، صفحة 10):

- **الاحتواء:** شهدت المناطق الحضرية الساحلية في الصين نموا سريعا خلال العقود الثلاث الماضية، بيد أن المناطق الريفية والغربية تخلفت عنها، حيث بفضل الإستثمارات الكبيرة التي قامت بها الصين لربط المناطق الريفية بالإنترنت بدأت تؤتي بثمارها، فأكثر من 90% من القرى ستصبح لديها القدرة على الاتصال بالإنترنت عبر شبكات النطاق العريض الثابتة، في سنة 2014 كان في 200 من قرى تاوباو أكثر من 70 ألف تاجر وكثيرون غيرهم في المناطق الريفية، ومعظم هذه المتاجر صغيرة يعمل

فيها 2.5 عامل في المتوسط، نحو ثلث أصحاب هذه المتاجر من النساء، خمسهم كانوا من البطالين، و1% من ذوي الإعاقة؛

- **الكفاءة:** بالإضافة إلى موقع تاوباو للتجارة الإلكترونية للمستهلكين، تقوم مجموعة علي بابا وشركات صينية أخرى بإدارة منصات للتعامل فيما بين الشركات، تساعد هذه المنصات على تسهيل التجارة بين الصناعات في قطاع الإنتاج الذي يتسم بالكفاءة في الصين، كما تيسر على الشركات الأجنبية البيع، ويستفيد المستهلكون من زيادة مجال الاختيار وسهولة التعامل في مواقع التجزئة على شبكة الإنترنت؛
- **الإبتكار:** تاوباو وغيرها من منصات التجارة الإلكترونية هي أمثلة للإبتكار الذي يتولد عن وفورات الحجم التي تظهر حينما تنخفض تكلفة المعاملات بشكل كبير، ذلك أن المنصات تتسم بدرجة عالية من الأتمتة والرسوم يمكن أن تبقى منخفضة، والعمليات يتم تمويلها عادة من حصيلة الإعلانات، تساعد التصنيفات عبر الإنترنت وخدمات الغير وآليات حل المنازعات في معالجة مشاكل الاحتيال وانعدام الثقة، كما تسهم كل معاملة في تحسين المعرفة عبر الاقتصاد وسلوكيات المستهلكين، وتساند هذه المعلومات مجالات جديدة مبتكرة، مثل تقديم الإئتمان للمشروعات الصغيرة على أساس تقييمات آلية للجدارة الائتمانية، مما يعزز تعميم الخدمات المالية.

تجربة قرية خه ليو بقوانغشي في مكافحة الفقر بالصين

تعتبر قرية **خه ليو** واحدة من القرى التي طبقت سياسة "**قرية واحدة، منتج واحد**"، حيث كانت أحد التدابير التي نفذتها الحكومة الصينية للقضاء على الفقر، فالقرية كانت معروفة بإنتاج قصب السكر يصل إلى 1/10 من المنتوج الوطني، وبفضل التخطيط الجيد والتعاون المحكم نجحت القرية في تحقيق نتائج إيجابية في إنتاج فاكهة الشمام التي كان مقتصر إنتاجها في منطقة **شينجيانغ**، قال الأمين العام للجنة الحزب في القرية **لي يونغ كاي**، أن التعاونية الفلاحية خه ليو تم تسجيلها رسميا في عام 2016، وهي متخصصة في منتوج واحد "**الشمام**" تم اختياره بعد تخطيط محكم، كما أشار أن القرية شهدت تحولا كبيرا خلال السنوات الأخيرة من حيث التنمية الفلاحية والدخل الأسري، بتطوير أسلوب التنمية "**التعاون بين**

القرية والمجتمع تحت قيادة الحزب"، وتشجيع الأسر الفقيرة للتشارك من خلال القروض منخفضة الفائدة التي يوفرها صندوق مساعدة الفقراء، مما يمكنها من الحصول على الفوائد من خلال أربع جوانب: حصة من الأرباح، أرباح الأسهم، الدخل من خلال الإيجار، نقل ملكية الأرض، والإعانات لتقليل من حدة الفقر، هذا وتسعى القرية لتطوير صناعات التدوير البيئي، حيث تتعاون القرية والمزارعون في زراعة البرتقال وتربية الأسماك والماعز وغيرها لتحقيق نموذج الإنتاج التدويري الايكولوجي، وفي يونيو 2017 تم تنفيذ بنجاح أول مؤتمر تشجيع الاستثمار في مدينة **تونغلينغ**، وفي الوقت الحاضر تبحث التعاونية عن توسيع سوقها الداخلي والخارجي، حيث أقيمت التعاونية شراكة مع **يونيكوم** بمقاطعة قوانغشي وشركة البريد **ووشي** لتأسيس قاعدة في التجارة الإلكترونية، الأكثر من ذلك بلغت مبيعات التعاونية عبر الإنترنت 225 كيلوغراما من الشمام، والهدف هو اتخاذ هذا المنتوج إلى أسواق أخرى، بالتالي الوفاء بالأهداف التي حددت في خطة القضاء على الفقر (صحيفة الشعب اليومية، 2018).

قرى محافظة فنغدو...مساعدة الفقراء من خلال التجارة الإلكترونية في الفلاحة

على مدى سنوات، ظل الموقع النائي وصعوبة المواصلات من الأسباب الرئيسية في تخلف المناطق الفقيرة في الصين، لم يكن نقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى الحضر ممكنا، كما لم يكن نقل السلع الاستهلاكية من المناطق الحضرية إلى الأرياف سهلا بسبب ضعف وتخلف خدمات النقل، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين الحضر والريف، تجسدت أبرز مظاهرها في انخفاض مستويات المعيشة في المناطق الريفية، لكن في الوقت الراهن، تغيرت هذه الحالة بفضل تطور التجارة الإلكترونية وتعميم الإنترنت في القرى، مما أدى إلى تضييق الفجوة بين الحضر والريف، وقد صارت التجارة الإلكترونية عنصرا هاما لمساعدة المناطق الفقيرة على تخفيف حدة الفقر بها، فإن محافظة **فنغدو** التابعة لبلدية **تشونغتشينغ** أصبحت تساعد في تخفيف حدة الفقر من خلال نموذج **"التجارة الإلكترونية في الريف+ الأسرة الفقيرة"**، هذا لتعزيز نهضة القرى ودفع تخفيف حدة الفقر من خلال تنمية التجارة الإلكترونية.

حاليا تتوفر خدمة التوصيل السريع في كل أرجاء فنغدو، فقد تم تعميم التجارة الإلكترونية في أكثر من ثلاثين ناحية وبلدة و176 قرية تابعة للمحافظة، وتم بناء 93 محطة خدمات متكاملة للتجارة

الإلكترونية في 138 قرية فقيرة، وتبلغ نسبة تغطية خدمات التجارة الإلكترونية في فنغدو 67%، وأصبح تجار ووسطاء التجارة الإلكترونية "**القائد الجديد**" لتنمية الاقتصاد في القرى الفقيرة وزيادة ألفي أسرة فقيرة للتخلص من الفقر وزيادة دخلها، كما أن معظم المسئولين في تلك المواقع الإلكترونية هم من الشباب الذين يجيدون التكنولوجيا والمعلومات، وبفضل جهودهم تُباع المنتجات الزراعية الزائدة في كافة أرجاء الصين (لي، 2019).

4. خاتمة:

حاولت الدراسة تبيان أهمية وضع إستراتيجية للشمول المالي في سبيل تقليل خطر الفقر الذي تعاني منه أغلب الدول النامية، وإعادة إدماج الأفراد والشركات المستبعدة من خدمات التمويل والإقتراض، كان ذلك من خلال عرض أهم النماذج الدولية الناجحة في تعزيز الشمول المالي الرقمي للفئات الفقيرة والمتضررة خاصة في القرى والمناطق الريفية النائية.

هذا وتوصلت الدراسة **لمجموعة من النتائج** من أهمها:

- يكتسي الشمول المالي أهمية كبيرة واهتمام متزايد لدى سلطات وحكومات أغلب الدول، حيث يهدف إلى تعميم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لعدد أكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، من خلال إدماجها ضمن قنوات ووسائل رسمية؛
- تعاني العديد من الدول النامية خاصة العربية منها من الفقر المقعر وتدني مستوى المعيشة وعدم وجود أي مؤشر للرفاه داخل هذه المجتمعات، بالإضافة إلى وجود نسبة معتبرة من الأفراد وحاملي وأصحاب المشاريع والأفكار الريادية ضمن مظلة الإقصاء والحرمان المالي من مختلف الخدمات والمنتجات؛
- تكون عملية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي من أجل مكافحة الفقر وتقليل عدد المستبعدين من المنتجات والخدمات المالية على رأسها الإئتمان، عن طريق توفير كافة المعطيات مع إتخاذ قرارات متعلقة بالوعي والتثقيف المالي للأفراد وأصحاب المشاريع، تقليص الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة من الخدمات ومباشرة أعمالها، الإعتماد الدائم على الحلول الرقمية وتخفيف مشكل عدم المساواة على أساس جغرافي في المناطق الريفية؛

- يعتبر تبني إستراتيجية للشمول المالي واقعا لابد منه ومطلبا ضروريا، حيث أصبحت تفرضه التحولات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية والإبتكارات والحلول الرقمية ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة الشاملة؛
- تمكن صندوق مشاريع المرأة العربية من خلاله تجاربه في مصر إلى وصول المرأة المصرية إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها بشكل إيجابي، مما يؤثر على قدرتها في التحكم على الموارد المالية وزيادة الوعي والثقافة المالية لها؛
- أثبت تجربة القرى الصينية مدى فعالية الإستراتيجية الموضوعة لتعزيز الشمول المالي وأهميتها في دعم وتطوير التنمية الريفية، ذلك بالإعتماد على التجارة الإلكترونية والتنمية الرقمية في سبيل تحسين الظروف المعيشية لسكان القرى والأرياف وكسب الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية؛

إستنادا على النتائج المتوصل إليها يمكن **تقديم بعض المقترحات** كالتالي:

- حتمية وفرة الموارد البشرية والمادية التي تشكل قاعدة فاعلة وداعمة لتحقيق إنجاز عملية بناء إستراتيجية ناجحة للشمول المالي والآليات القادرة على إستمرار عملية البناء، بالإضافة للتركيز على الأهداف المسطرة وتحديد الفاعلين لتنفيذها ثم تقييم مسارات التقدم المنجز ضمن الإستراتيجية الموضوعة؛
- نشر الوعي والتثقيف المالي من خلال استهداف فئات محددة كالمجموعات الفقيرة، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الشباب والنساء، بهدف فهم واستيعاب المنتجات المالية الإبتكارية الملائمة لخصائصهم؛
- تخفيف القيود والمعوقات وحتى الإجراءات القانونية في الخدمات المالية المبتكرة في مختلف الدول النامية ذات الهشاشة المالية المرتفعة، إلى جانب تمكين المرأة إقتصاديا واجتماعيا واستفادتها من الحلول الرقمية والتكنولوجية التي تعد شرطا أساسيا في تحقيق الشمول المالي الرقمي؛

- ☜ الإستفادة من الممارسات والتجارب الدولية الفضلى كأساس مرجعي، من أجل اكتساب خبرة لوضع وإنجاز إستراتيجية للشمول المالي ساهمت في الحد من معضلة الفقر وتسهيل إستخدام الخدمات والمنتجات المالية؛
- ☜ إجراء ندوات وملتقيات دولية ووطنية وأيام دراسية، يتم تناول فيها أهم الدراسات والأبحاث المنجزة بخصوص دور الإشتمال المالي في تمكين الفئات الفقيرة والمستبعدة ماليا، والتركيز على متطلبات تحقيق إستراتيجيات وطنية للشمول المالي لتنفيذ أسس التنمية الشاملة.

5. قائمة المراجع:

1. O.Al-Samadi Mohammad, (2018), The role of financial inclusion in financial stability: lesson from Jordan, Banks and bank Systems, 13 (04), 31-39.
2. B.Barrett, Christopher, (2008), Poverty Traps and Resource Dynamics in Smallholder Agrarian Systems, A. Ruijs, R. Dellink, editors, **Economics of poverty, environment and natural resource use**, Springer.
3. Hochrainer-Strigler Stefan, Patnaik Unmesh, Kull Daniel, Singh Praveen, & Wajih Shiraz, (2011), Disaster Financing and Poverty Traps for Poor Households: Realities in Northern India, International Journal of Mass Emergencies and Disasters, 29 (01), 57-82.
4. MasterCard, (08/05/2013) ,MasterCard to Power Nigerian Identity Card Program:13 Million Cards to be issued first, in largest card rollout of its kind in Africa, from MasterCard, Retrieved 27/09/2021: ***https://newsroom.mastercard.com/press-releases/mastercard-to-power-nigerian-identity-card-program/***
5. Sanya Ogunsakin, & Festus Olumide Fawehinmi, (2017), Financial Inclusion as an Effective Policy Tool of Poverty Alleviation: A Case of Ekiti State, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), 08 (04), 1-10.
6. Sredojević Sladana, (2016), INSTITUTIONAL CONTRIBUTION TO FINANCIAL INCLUSION THROUGH FINANCIAL EDUCATION ACTIVITIES - CASE OF THE BANKING SECTOR OF SERBIA, Bankarstvo, 45 (02), 56-75.

7. إتحاد المصارف العربية، (2015)، الشمول المالي في العالم العربي، مجلة إتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، (العدد 419)، 1-132.
8. خليل فؤاد أحمد، (2015)، آليات الشمول المالي: نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 23 (03)، 7-10.

9. أحمد عدنان غناوي، ولورنس يحي صالح، (2018)، تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام 2018)، 1-26.
10. البنك الدولي، (2018)، مشروع تشجيع سياسات الإشتمال المالي في الأردن، قطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رقم التقرير **PP2409**.
11. بوابة التمويل الأصغر، (2018)، الإدماج المالي للاجئين :تجارب مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن ولبنان، ندوة الكترونية على بوابة الشمول المالي من أجل التنميةFinDev ، عمان/الأردن.
12. صحيفة الشعب اليومية، (2018/06/26)، من تجربة مكافحة الفقر في الصين.. قرية خه ليو بقوانغشي نموذجا، تاريخ الاطلاع 2021/09/28:

http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2018/0626/c31660-9474904-3.html

13. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية، (2018)، الإطار الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة 2018-2021، هيئة الأمم المتحدة، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، نيويورك/و.م.أ.
14. غربية، رهام، جيجين، كلوي، هاكسبيل، جوليا، والمجالي، سبل، (2020)، إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 8 دروس من الميدان، صندوق مشاريع المرأة العربية.
15. غربي عبد الحليم عمار، (2020)، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي: دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06 (01)، 07-41.
16. الخزرجي فؤاد محمد عبد الله، (2020)، مدى إستخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في الشمول المالي – دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية)، 257-271.
17. عماني لمياء، حمدوش وفاء، وكيحلي عائشة سلمى، (2020)، استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 09 (02)، 25-44.
18. ما لي، (2019/09/02)، التجارة الإلكترونية تحقق الثراء للفلاحين، من الصين اليوم، تاريخ الاطلاع 2021/09/28:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201909/t20190902_800177340.html

19. ماري بانغيستو، (2021/02/22)، برامج الشمول الاقتصادي: نقطة انطلاق للخروج من الفقر المدقع، من البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2021/09/25:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/bramj-alshmwl-alaqtsady-nqtt-antlaq-llkhrwj-mn-alfqr-almdq

20. مجموعة البنك الدولي، (2016)، تقرير عن التنمية في العالم: العوائد الرقمية: عرض عام، البنك الدولي، واشنطن/و.م.أ.

21. مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (2015)، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، مركز أنقرة ، أنقرة/تركيا.

22. مهى البهو (2018/04/09)، إطلاق العنان لتحقيق الشمول المالي في الأردن، من بوابة الشمول المالي من أجل التنمية **FinDev**، تاريخ الاطلاع 2021/09/27:

https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/04/atlaq-alnan-lthqyq-alshmwl-almaly-fy-alardn

23. هيئة الأمم المتحدة، (2013)، رد الإدارة على تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأمم المتحدة، نيويورك/و.م.أ.

24. عمرو سليمان، ياسمين، وآية سلامة، عصام، (2020)، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة: دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، جمهورية مصر العربية.